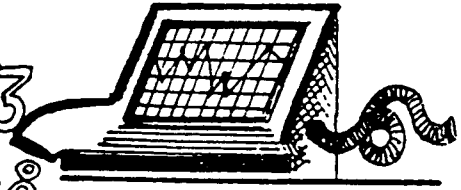


العنوان:	إصلاح الشركات المتعثرة في مصر ... كيف ؟ : مدخل محاسبي
المصدر:	الإدارة
الناشر:	اتحاد جمعيات التنمية الإدارية
المؤلف الرئيسي:	يوسف، ناجي نجيب
المجلد/العدد:	مج 22, ع 2
محكمة:	لا
التاريخ الميلادي:	1989
الشهر:	أكتوبر
الصفحات:	20 - 36
رقم MD:	156625
نوع المحتوى:	بحوث ومقالات
قواعد المعلومات:	EcoLink
مواضيع:	المركز المالي، مصر، القطاع العام، الشركات المساهمة، إدارة الأعمال، النظم المحاسبية، الخسائر، الأرباح، رأس المال، البنوك، الديون، نظم المعلومات المحاسبية، القوائم المالية، الميزانية، السيولة النقدية، محاسبة التكاليف، دمج الشركات، الخصخصة
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/156625



المحاسبة

إصلاح الشركات المتعثرة في مصر ... كيف

(مدخل محاسبي)

د . ناجي نقيب يوسف
كلية التجارة - جامعة الزقازيق

● ادماجها في شركات ناجحة
أو إعادة تنظيمها
أو تصفيتها

● قبل مطالبة الدولة بالتدخل
لمساندة تلك الشركات يجب
تقييم أوضاعها

● توزيع خسائر الشركات على
الإطراف الذين لهم علاقة
بالشركات

● مطلوب توافر المعلومات
ليقدمها المحاسبون أمام اللجان
المختصة بحراسة أوضاع تلك
الشركات

وكانت مقترحات هذه اللجان تدور حول ضرورة تدخل البنوك للقيام بدور إيجابي لتخفيف العبء على هذه الشركات حتى تجتاز المحنة التي تواجهها وذلك بالتنازل عن جزء من القروض المستحقة لها وتحويل الجزء الآخر الى حصص في رأس مال هذه الشركات من جهة أخرى على زيادة رأس مالها .

مركز مالي معدل

ويرى الباحث أننا أمام عملية إعادة تنظيم لهذه الشركات ولاتمام ذلك يلزم إتخاذ الخطوات التالية :
أولاً : التعرف على الأسباب التفصيلية التي أدت الى خسائر كل شركة ودراسة الظروف المحيطة وذلك لتحديد الأسلوب الأمثل لمعالجة أوضاعها ، فهناك في واقع الأمر عدة بدائل من أهمها إدماج هذه الشركات في شركات ناجحة ، أو إعادة تنظيمها أو تصفيتها .

ثانياً : إعداد مركز مالي معدل لهذه الشركات في تاريخ إعادة التنظيم لتحديد الخسائر الفعلية التي لحقت بها وللتعرف على المركز المالي الواقعي لها ولتحديد حصص الأطراف المختلفة الذين لهم علاقة بهذه الشركات (المساهمين - البنوك - الدائنين) .

ثالثاً : إعداد خطة تمويلية جديدة متكاملة لنظام التمويل لهذه الشركات وذلك بما يمكنها من التغلب على ما تواجهه من مشاكل وممارسة نشاطها بنجاح .

ويرى الباحث أن إتمام الخطوات السابقة يحتاج الى دراسات دقيقة متعمقة شاملة ، وأن إتمام هذه الدراسات يتطلب توافراً كبيراً من البيانات والمعلومات أمام اللجان المشكلة بدراسة أوضاع هذه الشركات للتعرف على أبعاد المشاكل المحيطة بها بشكل واقعي ، كما تمكنها في نفس الوقت من إعداد الحلول البديلة وإختيار البديل الأمثل ، هذا ومن المعلوم أن المحك النهائي لجودة أي قرار تتمثل في درجة العناية والدقة والشمول والواقعية في البيانات والمعلومات المختلفة التي يتم تداولها في خلال فترة الدراسة^(٨) .

وحيث أن المحاسبة في مفهومها الحديث تمثل نظام معلومات فإنه يجب على المحاسبين أن يكون لهم دور إيجابي في مساندة هذه اللجان لتقديم المعلومات المناسبة والكشف عن حدود هذه المعلومات .

ويهدف هذا البحث الى دراسة الخطوات السابقة اللازمة لاصلاح مسار الشركات المتعثرة مع توضيح المعلومات المحاسبية التي يجب تقديمها أمام اللجان السابقة حتى يمكنها من بناء قراراتها على أساس علمي سليم .

من الموضوعات الشائعة التي تشغل فكر أجهزة الدولة المختلفة وكذا الباحثين في مصر في الوقت الحاضر هو كيفية اصلاح الشركات المتعثرة خاصة تلك التي تساهم الدولة بنسبة لا تقل عن ٢٥٪ من رأس مالها^(١) . فقد نشأت في الفترة السابقة العديد من الشركات التي تم تقدير القيمة الاستثمارية لها على أساس أسعار العملات الاجنبية السائدة وقت إعداد دراسات الجدوى المتعلقة بها ، ولم يراع عند تكوين هذه الشركات الاحتياجات التمويلية الحقيقية لها ، فقد اعتمدت أغلب هذه الشركات في تنفيذ مشروعاتها على القروض الاجنبية التي تم الحصول عليها من الخارج بضمن البنوك المحلية .

ولما كانت هذه المشروعات قد استغرقت وقتاً طويلاً لانشائها أكثر من الفترة المحددة لها فقد استحققت فوائد على القروض التي حصلت عليها ، ولم تتمكن من سدادها بلغت لدى العديد منها مبالغ كبيرة تفوق في بعض الحالات رأس مالها^(٢) كما ارتفعت أسعار العملات الاجنبية بمعدلات كبيرة غير متوقعة وترتب على ذلك الاتي :

- ١ - زيادة قيمة الالتزامات القائمة على هذه الشركات والتي أصبح يتعين عليها سدادها وبالتالي اختلال الهيكل التمويلي لعديد من هذه الشركات^(٣) .
- ٢ - ارتفاع التكاليف الاستثمارية لدى هذه الشركات بنسب كبيرة عن القيم المقدرة لها وبالتالي ارتفاع تكاليف الانتاج^(٤) .

ولم يتوقف الامر عند هذا الحد فقد بدأ جزء كبير من هذه الشركات في الانتاج واذ بها تفاجأ بان التوقعات السابق تحديدها للطلب المتوقع على منتجاتها غير واقعية نتيجة لظروف الانكماش التي تمر بها البلاد ، ونظراً لان بعض الدراسات التي على أساسها تم إعداد هذه المشروعات كانت متفائلة أكثر من اللازم ، وبالتالي لم تتمكن بعض هذه الشركات من تصريف منتجاتها وارتفعت قيمة المخزون^(٥) . وانخفضت نسبة السيولة لديها ، كما لم تتمكن بعض هذه الشركات من استغلال الطاقة الانتاجية المتاحة^(٦) . ولقد إستمرت أسعار العملات الاجنبية في الارتفاع وكان من نتائج ذلك الاتي :

- ١ - تحقيق هذه الشركات لخسائر كبيرة فاقت في بعض الحالات رأس مالها^(٧) .

٢ - توقف هذه الشركات عن سداد الالتزامات التي أصبحت مستحقة عليها .

٣ - توقف البنوك عن تقديم أي تسهيلات إئتمانية جديدة لها .

وللتغلب على المشكلات السابقة قامت لجنة السياسات بتشكيل لجان تتولى دراسة أوضاع هذه الشركات للبحث عن الحلول المناسبة التي تمكنها من التغلب عليها ،

العاملين - المستهلكين) وهناك فئة وحيدة قد لا تفضل الاندماج هي الإدارة العليا للشركات المدمجة نظرا لانهم في حالة الاندماج سوف يفقدون وظائفهم ، على انه لاتمام الاندماج يتعين توافر مجموعة من الشروط أهمها الاتي :

١ - ان تكون صافي أصول الشركة أكبر من خصومها ، وذلك لانه إذا كانت خصوم الشركة أكبر من أصولها فإنه لا مجال للاندماج .

٢ - وجود تناسب بين القروض التي حصلت عليها الشركات المتعثرة ورأس مالها إذ ان زيادة هذه النسبة عن النسب المقبولة ، يؤثر على النسبة القائمة في الشركة الدامجة وبالتالي يعرضها للمشاكل فترفض الاندماج .

٣ - ان تكون الشركة المتعثرة في بداية تعثرها ، وان تكون اسباب هذا التعثر لعوامل مؤقتة ، حتى يمكن بالتالي للشركة المشتريه ان تحقق السيطرة عليها وبالتالي تحقيق النجاح ، أما إذا كانت الشركة متعثرة منذ مدة فإنه من الصعوبة بمكان وجود مشتري يقبل شراءها^(٩) .

وإذا توافرت الشروط السابقة فإن قرار الادماج يكون ممكنا ، أما إذا لم تتوافر فإن إتمام الادماج يكون صعبا ويتعين البحث عن بديل آخر مناسب .

البديل الثاني :

إعادة تنظيم الشركات المتعثرة : يمثل هذا البديل أحد الأساليب الهامة التي ثبت فاعليتها لعلاج المشروعات المتعثرة إلا انه لا يمكن تطبيقه في كافة الحالات حيث ان إمكانية إعادة تنظيم الشركات المتعثرة وبالتالي نجاحها يتوقف من وجهة نظر بعض الباحثين على مجموعة من العوامل أهمها الاتي :

١ - قيمة الأصول غير الملموسة التي تمتلكها الشركة : تتحدد قيمة هذه الأصول بالفرق بين قيمة الشركة كمنشأة وقيمتها في ظل التصفية ، وكلما كانت قيمة الأصول غير الملموسة كبيرة فإن هذا يعني ان للشركة قيمة اقتصادية تمكنها من الاستمرار بدلا من التصفية .

٢ - طبيعة نشاط الشركة : فإذا كانت تمارس نشاطا صناعيا فإن احتمالات نجاحها أقوى .

٣ - قيمة الأصول غير المرهونة التي تمتلكها الشركة : فكلما كان لديها نسبة كبيرة من الأصول غير المرهونة يكون في إمكانها الحصول على أموال إضافية تمكنها من التغلب على المشاكل التي تواجهها .

٤ - حجم الشركة : يؤثر حجم الشركة في قدرتها على الاقتراض ، فكلما كان حجمها كبيرا فإنه يكون في إمكانها الحصول على أموال إضافية سواء كانت في شكل قروض طويلة الأجل أو سندات .

وينقسم هذا البحث الى أربعة مباحث :

المبحث الأول : يوضح الدراسات الواجب القيام بها لتحديد الأسلوب الأمثل لمعالجة اوضاع الشركات المتعثرة .

المبحث الثاني : يكشف عن الأسس الواجب أخذها في الاعتبار لتحديد المركز المالي المعدل للشركات المتعثرة التي يتقرر استمرارها .

المبحث الثالث : يناقش الأسس الواجب اتباعها لتوزيع خسائر الشركات المتعثرة بما فيها الخسائر الناتجة عن إعادة تقييمها وبالتالي تحديد حصص الأطراف المختلفة الذين لهم علاقة بهذه الشركات .

المبحث الرابع : يوضح الدور الذي يجب ان يقوم به المحاسبون لتحديد الهيكل المالي الجديد للشركات المتعثرة بما يمكنها من ممارسة نشاطها بنجاح .

شروط لقرار الادماج

■ المبحث الأول : تحديد الاسلوب الأمثل لمعالجة اوضاع الشركات المتعثرة :

من الامور التي يجب دراستها قبل التفكير في خطوات إصلاح الشركات المتعثرة هو تحديد الاسلوب الأمثل لمعالجة اوضاع هذه الشركات في واقع الأمر العديد من البدائل من أهمها :

- ١ - إدماج هذه الشركات في شركات ناجحة .
- ٢ - إعادة تنظيم هذه الشركات .
- ٣ - تصفية هذه الشركات .

ولاشك ان تحديد البديل الأمثل من البدائل السابقة يتوقف على ظروف الشركة ، ونناقش كلا من هذه البدائل على حدة بالتفصيل :

البديل الأول :

إدماج الشركات المتعثرة في شركات ناجحة : يمثل هذا البديل أحد الأساليب الممكن الاستعانة بها لنجاح الشركات المتعثرة فهو يساعدها على التغلب على مشاكلها كما انه في مصلحة المساهمين والدائنين الذين قدموا تسهيلات لهذه الشركات دون حصولهم على أى ضمانات ذلك انه في إتمام التصفية يفقد المساهمون في أغلب الاحوال كافة حقوقهم ، كما يفقد الدائنون جزءا كبيرا من ديونهم ، أما في حالة الاندماج فسوف تنخفض هذه الخسائر ، وذلك لان تحديد قيمة الشركة في ظل فرض الاستمرار يكون أكبر من قيمتها في ظل التصفية ، ولا تقتصر مزايا قرار الاندماج على المساهمين والدائنين بل تمتد الى الغير ممن يتعاملون مع الشركة (مثل الموردن -

وفي ضوء نتائج الدراسة يحدد عما إذا كان من الأفضل مساندة هذه الشركات أم لا ، فقد لاحظ الباحث أنه من الأسباب الرئيسية لخسائر بعض الشركات مايلي :

١) وجود قصور من جانب ادارة بعض هذه الشركات . ويورد الباحث فيمابلي عرضا مختصرا لبعض جوانب القصور التي لاحظها من خلال دراسة لاحدى الشركات المتعثرة .

١- عدم وجود نظام محاسبي سليم بالشركة يمكن من خلاله إعداد حساباتها وبالتالي التعرف على حقيقة ما حققته من إيرادات والاطمئنان الى عدم تعرض هذه الإيرادات للاختلاس .

ب- عدم وجود رقابة داخلية للنققات وبالاخص المشتريات وبالتالي تعرض جزء كبير من اموال الشركة للضياع .

ج- عدم وجود نظم تكاليف يمكن على اساسها معرفة تكلفة الخدمات وبالتالي تحديد اسعار الخدمات التي تؤديها على اساس عادل .

د- عدم وجود نظم فعالة للتقارير يمكن عن طريقها محاسبة المسؤولين بتطبيق اسلوب محاسبة المسئولية وبالتالي اى اهمال او قصور .

و- ارتفاع تكاليف الأجور بدون مبرر لوجود عمالة زائدة بقدر كبير لا يتناسب مع التشغيل الفعلي للشركة .

ويرى الباحث ان الاسباب السابقة يمكن السيطرة عليها ، وبالتالي المساهمة في نجاح هذه الشركات .

٢) إتباع بعض الشركات لسياسات محاسبية متحفظة وغير عادلة في إعداد حساباتها وانه بتعديل هذه السياسات يمكن تحسين المركز المالى لهذه الشركات وبالتالي إعادة إكتساب ثقة المساهمين لزيادة رأسمالهم وكذا البنوك لمنح هذه الشركات تسهيلات إضافية ، ونورد فيمابلي امثلة لبعض السياسات المحاسبية التي لاحظ الباحث تطبيقها في إحدى الشركات المتعثرة وترتب على تطبيقها مضاعفة خسائرها وبالتالي توقف البنوك عن التعامل معها .

١- المعالجة المحاسبية للرسوم الجمركية على الاصول الوارثة من الخارج : قامت الشركة بفتح حساب مستقل لهذه الرسوم والبالغ قدرها ٣٦٠٥٩٤٦ جم وقررت توزيعها (تقسيمها) على ٦ سنوات ، وفي رأى الباحث ان إتباع هذا الاجراء أدى إلى زيادة خسائر هذه الشركة بمبلغ لا يستهان به دون مبرر على الاطلاق إذ انه كان يتعين تحميل هذه الرسوم الجمركية على الاصول الثابتة وإهلاكها على العمر الانتاجي لها .

ب- معالجة الفروق الناتجة عن إعادة تقييم الاصول والخصوم الناتجة بالعملة الاجنبية : قامت الشركة بإعادة تقييم الاصول والخصوم المتداولة

٥ - إمكانية الشركة تحقيق أرباح في المستقبل ، فكلما كان من المتوقع أن تحقق الشركة أرباحا في القريب العاجل فإنه سوف يمكنها من خلق اموال إضافية من مواردها الذاتية ، كما يمكنها في نفس الوقت الحصول على اموال من الغير وبالتالي التغلب على ما يواجهه من مشاكل .

٦ - موقف الإدارة العليا للشركات : إذا كانت الإدارة العليا لهذه الشركات تقوم بالعمل كوكلاء للمساهمين فانهم سوف يفضلون إعادة تنظيمها بدلا من تصفيتها^(١٠) .

ويرى الباحث ان العوامل السابقة التي حددها الباحثون تناقش موضوع الشركات المتعثرة في ظل المجتمع الرأسمالي الحر وبالتالي فهي تركز على نقطة اساسية كقاعدة لامكانية نجاح هذه الشركات وهي مدى إمكانية حصولها على اموال إضافية جديدة تساعدها على التغلب على ما تواجهه من مشاكل .

وفي رأى الباحث انه يبحث الموضوع في مصر نجد ان الوضع مختلف ، فمن الممكن ان تتدخل الدولة عن طريق البنوك لمساندة هذه الشركات التي سبق وان ساهمت في إنشائها بتقديم الاموال اللازمة لها للتغلب على ما تواجهه من مشاكل ، وذلك إذا ما إقتنعت بجدوى هذه الشركات وإمكانية نجاحها ، وفي إعتقاد الباحث انه قبل مطالبة الدولة بالتدخل لمساندة هذه الشركات يتعين تقييم اوضاعها لتحديد عما إذا كان من الأفضل إعادة تنظيمها او تصفيتها باتخاذ الخطوات التالية :

اولا : التعرف على الاسباب التفصيلية التي أدت الى خسائر هذه الشركات .

ثانيا : دراسة اثر قرار تصفية هذه الشركات او استمرارها على الغير ممن تتعامل معهم .

ثالثا : دراسة اثر قرار تصفية هذه الشركات او استمرارها على الاقتصاد القومي .

وفيما يلي عرض مختصر للجوانب السابقة :

التعرف على أسباب الخسائر

اولا : دراسة الاسباب التي أدت الى خسائر الشركات :

سبق ان اوضح الباحث الظروف التي احاطت بنشأة هذه الشركات وادت إلى خسائرها والتي كان من أبرزها اعتمادها على القروض بالعملة الاجنبية في تنفيذ مشروعاتها ، وارتفاع اسعار العملات الاجنبية والتأخر في تنفيذ هذه المشروعات وفي الواقع ان الاسباب السابقة ليست هي كل الاسباب التي أدت الى خسائر هذه الشركات ، ويرى الباحث انه من الضروري التعرف عليها والبحث عما إذا كان من الممكن التغلب عليها من عدمه .

- ٤) عدم توافر السيولة النقدية لدى بعض الشركات ، فهناك طلب متاح لمنتجاتها وهناك طاقات عاطلة لديها يمكن استغلالها للوفاء بهذا الطلب وبالتالي تحقيق أرباح وتقليل الخسائر ، إلا أن الشركة لم تتمكن من إستغلال هذه الطاقة لعدم توافر السيولة المناسبة .
- ٥) وجود مخزون تام الصنع متراكم لدى بعض الشركات ، فقد اكتشف الباحث أن هناك بعض الشركات لم تتمكن من تصريف إنتاجها لعدة أسباب منها عدم توافر الكفاءة لدى الجهاز التسويقي بالشركة ، ووجود منافسة غير عادلة أمام الشركة مثال ذلك ما تعرضت له شركات الطوب الطفلي من مصانع الطوب الأحمر وارتفاع الأسعار المحددة من قبل الشركة لخدماتها . وفي رأى الباحث أن هذه العوامل من الممكن معالجتها والسيطرة عليها .
- ٦) عدم توافر الخبرة الفنية اللازمة ، وكذا قطع الغيار اللازمة لتشغيل المصنع تشغيلاً إقتصادياً ، وفي رأى الباحث أن هذه المشكلة تمثل إحدى المشاكل التي من الممكن أيضاً معالجتها والسيطرة عليها .

خطوات قبل قرار الاستمرار

ثانياً : دراسة أثر قرار تصفية هذه الشركات أو استمرارها على الغير (الدائنين) :

من المعلوم أن استمرار الشركات المتعثرة في مزاوله نشاطها مرهون بموافقة الدائنين ، فهم اصحاب المصلحة وفي إمكانهم إصدار الحكم بتصفيته ، وأن قبول الدائنين إستمرار هذه الشركات مرتبط بتوافر شروط معين هو التحقق من أن القيمة التي سوف يحصلون عليها في ظل فرض الإستمرار لا تقل عن القيمة التي سوف يحصلون عليها في ظل فرض التصفية ، وطبقاً لما سبق فإنه للوصول الى قرار حول استمرار هذه الشركات يكون مقبولاً من جانب الدائنين يلزم اتخاذ الخطوات التالية^(١٣) :

- ١ - إعداد كشف تفصيلي يوضح الإلتزامات القائمة على الشركة حسب نوعية الضمانات المتعلقة بها .
- ٢ - إعداد مركز مالي للشركة في ظل فرض التصفية على أساس سعر البيع الجبري للأصول Statement of Affair يوضح به القيمة التي سوف يتم تحصيلها من بيع هذا الأصل على أن يخصم من قيمة كل أصل الإلتزامات القائمة على الشركة التي تم منحها بضمان هذا الأصل ، ويتم تبويب الأصول في هذا الكشف حسب نوعية الرهن الخاص بها (أصول مرهونة رهناً كاملاً للدائنين - أصول مرهونة رهناً جزئياً للدائنين - أصول غير مرهونة) يمكن استخدامها في سداد الإلتزامات التي لا تقابلها ضمانات ، . وبإعداد هذا الكشف يمكن التعرف على الآتي :

على حدة وأدرجت فروق التقييم الناتجة بحسابات دائنة أخرى وبلغ رصيد هذا الحساب ٣٤٨٧٣٣١ جم ، بينما قامت بإعادة تقييم الإلتزامات القائمة على الشركة والقروض الناتج من عملية إعادة التقييم بتكوين مخصص تحت مسمى مصاريف تدبير فروق العملة لسداد الإلتزامات وقد بلغت قيمة ١٨٢٥١٠٨ جم ، يرى الباحث أن المعالجة المحاسبية السابقة قد ضاعفت من خسائر الشركة بدون مبرر ، فقد كان من الواجب إجراء مقاصة بين فروق التقييم الدائنة والمدينة وتحميل الناتج على حساب الأرباح والخسائر وأن ادراج فروق التقييم الدائنة بالحسابات الدائنة وتحميل فروق التقييم المدينة على حساب الأرباح والخسائر لا يتفق مع العدالة المحاسبية ، ويرى الباحث من جهة أخرى أن فروق التقييم المدينة الخاصة بإعادة تقييم الخصوم طويلة الأجل تتعلق بالأصول الثابتة وكان يتعين ربطها بهذه الأصول بفتح حساب مستقل تحت مسمى تكلفة المكون الأجنبي وإهلاكها على العمر الإنتاجي لهذه الأصول بدلا من تحميلها على سنة مالية واحدة^(١٤) .

ج - المعالجة المحاسبية لفوائد ومصاريف ما قبل التشغيل : قررت ادارة الشركة تحميل فوائد ومصاريف تمويل ما قبل التشغيل والمبالغ قدرها ٧٢٥٤٧١٥ جم على ثلاث سنوات باعتبارها نفقات إيرادية مؤجلة ويرى الباحث أن المعالجة المحاسبية السابقة ساهمت في زيادة رقم الخسائر بحسابات الشركة بدون مبرر فقد كان من الممكن طبقاً للتوجيهات المهنية الحديثة^(١٥) تعليية هذه الفوائد على الأصول المرتبطة بها وتوزيعها على العمر الإنتاجي لها .

د - معدل إهلاك الأصول الثابتة (المباني) حددت إدارة الشركة معدل إهلاك المباني بنسبة ٢,٥٪ سنويا بالرغم من أن نسبة إشغال المبني لا تتعدى ٣٠٪ منه ، وفي رأى الباحث أن النسبة السابقة أيضاً مغالى فيها في ظل العمر الافتراضي الحالى للمباني والتشغيل الفعلي لها ، وأن تطبيق النسبة السابقة قد ساعد على زيادة خسائر الشركة بدون مبرر .

٣) وجود طاقات إنتاجية عاطلة ، فقد كشفت الدراسة عن وجود أصول إنتاجية لدى بعض الشركات تفوق كثيراً إحتياجاتها الإنتاجية وقدرتها التسويقية سواء محلياً أو خارجياً ، وأنه ليس من المتوقع إستغلال هذه الطاقات ، ويرى الباحث أنه قبل تقديم أموال إضافية جديدة لمثل هذه الشركات يتعين العمل على تقليل الخسائر التي تتعرض لها بالبحث عن إستخدامات بديلة لهذه الأصول أو التخلص منها ببيعها للغير حتى يمكن لهذه الشركات الإستمرار في مزاوله نشاطها .

وفي رأى الباحث أن إعادة تصوير المركز المالى للشركات المتعثرة وإدخال التعديلات المناسبة على هذا المركز هو أمر ضرورى لظهور الواقع الفعلى المالى للشركة الذى يجب الاعتراف به وعدم إخفائه كخطوة أولى فى سبيل إصلاح مسار هذه الشركات ، فهو يكشف عن قيمة الأصول الانتاجية ويستبعد فى نفس الوقت الأصول غير الانتاجية وبالتالي يساعد على تحديد حقوق الغير الذى لهم علاقة بالشركة بشكل دقيق ويمكنهم من التعرف على حجم الخسائر الحالية التى لحقت بهم وتعديل سجلاتهم على هذا الاساس .

ومن جهة أخرى فإن الباحث يرى أن إعادة تصوير المركز المالى للشركات المتعثرة وإظهاره على أساس قيمة الحالية واستبعاد الخسائر وكافة الأصول غير المنتجة يمثل مطلباً ضرورياً قبل تعديل الهيكل التمويلي وزيادة رأس المال ، وذلك لأنه إذا تمت زيادة رأس مال هذه الشركات مع إستمرار وجود هذه الخسائر فى الميزانية أو وجود أصول غير منتجة فإن هذا يعنى تحميل المساهم الجديد بالخسائر القائمة وهذا أمر غير مقبول .

وفي رأى الباحث أن تحديد المركز المالى لهذه الشركات بشكل عادل يمثل إحدى الدعائم الأساسية لإصلاح مسار هذه الشركات المتعثرة ، فهو يحدد رسالتها على أساس واقعى ويساعد على تقييم ادائها والحكم على كفاءة الإدارة فى المستقبل وبالتالي استمرارها فى مزاولة نشاطها .

وهناك فى الواقع عدة بدائل تتعلق بأسس تصوير المركز المالى المعدل لهذه الشركات يرى الباحث أنه من الضرورى دراستها لتحديد الأسلوب الأمثل الواجب اتباعه عند تصوير المراكز المالية ، وفيما يلى عرض مختصر لها :

البديل الأول :

تقييم أصول هذه الشركات على أساس التكلفة التاريخية ، فهى تمثل التكلفة الفعلية التى تحملتها الشركة فى سبيل إقتناء هذه الأصول ، وهذه الشركات نشأت لكى تستمر وهى إن كانت تواجه مشاكل مالية إلا أنها لازالت مستمرة فى ممارسة نشاطها . وبالتالي فإنه يجب تحديد قيمة الأصول الثابتة على أساس تكلفة إقتناء هذه الأصول ناقصاً قسط الإهلاك المناسب ، كما يجب من جهة أخرى تقييم الأصول والخصوم المتداولة على أساس القيمة الحالية لها وقت اعداد المركز المالى .

يؤيد هذا الفكر التقليدى المحاسبون التقليديون لما يهتم به من موضوعية ولاستبعاد عنصر التقدير الشخصى ، إذ تحدد قيمة الأصول على أساس قيم واقعية يمكن مراجعتها ، ويعارضون إعادة تقييم الأصول حسب القيم الحالية . باعتبار أن مهمة المحاسبة التقليدية هى تسجيل التكاليف وليست إثبات القيم .

١ - القيمة الاجمالية المتوقع تحصيلها نتيجة الاستغناء عن الأصول .

ب - الأولوية فى إستخدام القيم المتوقع تحصيلها .
ج - مقدار العجز المحتمل أن تتعرض له الإلتزامات التى لا تقابلها ضمانات .

٣ - اعداد مركز مالى معدل للشركة موضوع الدراسة فى ظل فرض إستمرارها فى مزاولة نشاطها يتفق مع قدرتها الإيرادية المتوقعة .

٤ - أن يتم حصر الخسائر التى سوف تلحق بالدائنين فى ظل فرض التصفية ومقارنتها بالخسائر فى الحالة الثانية وبالتالي الوصول الى رأى عما إذا كان من الأفضل إستمرار هذه الشركات أو تصفيتها .

ثالثاً : دراسة أثر قرار تصفية هذه الشركات أو استمرارها على الاقتصاد القومى :

لا تمثل النقاط السابقة كافة العوامل التى على أساسها يتحدد قرار إستمرار الشركات المتعثرة أو تصفيتها ، فهناك جانب آخر جوهري يؤثر فى القرار السابق هو أثر قرار تصفية الشركة على الاقتصاد القومى ، فقد تضطر الدولة الى مساندة بعض المشروعات لاستمرارها بالرغم من أن هذا القرار قد يكون فى صالح الدائنين إذ رأت الدولة أن تصفية هذه الشركات فيه إضرار بالاقتصاد القومى ، ولا مكان للوصول إلى رأى حول أهمية الشركات للاقتصاد القومى من عدمه يلزم تقديم مجموعة من المعلومات عن الشركات لدى اللجان المختصة ، من أهمها :

طبيعة نشاط المشروع (صناعى / تجارى / خدمات) - نوعية السلعة أو الخدمة التى يقدمها للمجتمع - الكمية التى تقدمها الشركات للمجتمع - حجم الطلب على هذه السلعة أو الخدمة - حجم العمالة ونوعيتها وقيمة الأجور المدفوعة لهم .

استبعاد الأصول غير المنتجة

■ المبحث الثانى : تحديد المركز المالى الواقعى للشركات المتعثرة :

سبق الايضاح أنه لتحديد قرار إستمرار الشركات المتعثرة أو تصفيتها يتعين مقارنة الخسائر التى تلحق بالغير من تصفية هذه الشركات بالخسائر التى تلحق بهم فى ظل فرض الاستمرار ، وذلك بمقارنة المركز المالى لهذه الشركات فى ظل فرض الاستمرار .

وفي الواقع أن تحديد المركز المالى المعدل للشركات المتعثرة وإن كان هاماً لتحديد قرار تصفية هذه الشركات أو استمرارها فهو أمر واجب إذا كان إستمرارها مرهون بتحويل جزء من القروض إلى رأس المال ، ذلك أنه طالما أنه سيتم تحويل جزء من القروض الى رأس المال فأننا نكون أمام شركة جديدة وبالتالي فإنه يلزم إعادة تقييم أصول وخصوم هذه الشركة القائمة^(٤) .

المشترى بالعملة الاجنبية طبقا للاسعار الحالية الممكن بها شراء هذه العملات .

البديل الثالث :

تقييم الأصول على أساس التكلفة الاستبدالية ، ويرتكز هذا البديل في بنائه على أساس فلسفي معين أنه طالما أن الشركة مستمرة فإنها سوف تقوم باستبدال أصولها ومن ثم فإنه يجب إثبات الأصول على أساس القيمة الاستبدالية واحتساب الاهلاك على هذا الأساس للمحافظة على الطاقة الانتاجية وبالتالي بقاء رأس المال سليما ، ويتفق هذا البديل مع رغبات حملة الاسهم الحاليين فهم يرون أن القيمة العادلة لتقييم الأصول والتي يجب على أساسها دخول المستثمرين الجدد للمشاركة في إمتلاك هذه الشركات هي التكلفة الاستبدالية لشراء مثل هذه الأصول ، فهذه تمثل التكلفة الفعلية التي يجب أن يتحملها الملاك في حالة رغبتهم لشرائها ، فيجب إعادة تقييم الأراضي المملوكة للشركة على أساس السعر الحالي لأراضى المثل ، كما يجب إعادة تقييم الآلات المستخدمة في الإنتاج في هذه البلاد (المارك - الجنيه الاسترليني) على أن يعاد معادلتها الى السعر الحالي للدولار باعتباره العملة السائدة في مصر لسداد الالتزامات الاجنبية .

أما بالنسبة للأصول التي لدى الشركة التي لا تستخدمها في الإنتاج لزيادتها عن الاحتياجات الواقعية في ضوء الطلب المتوقع للإنتاج فإنه يتعين تقييمها على أساس صافي القيمة البيعية لها .

وبالنسبة للفوائد التي تحملتها المنشأة في السنوات السابقة وكذا فروق العملة المدرجة تحت بند نفقات ايرادية مؤجلة فإنه لا مجال للاعتراف بها ويتعين استبعادها من جانب الأصول طالما انه قد تم تقييم الأصول طبقا للاسعار الحالية .

البديل الرابع :

تحديد قيمة الأصول على أساس القيمة الحالية للايرادات المتوقعة أن تحققها هذه الأصول ، وبدراسة هذا البديل يجد الباحث أنه يتمشى مع فكر المستثمرين الجدد ، فالقيمة العادلة لهذه الشركات يجب أن تحدد على أساس القيمة الحالية للعائد المتوقع أن تحققه بعد إعادة تنظيمها في ضوء الطاقة الانتاجية للأصول المملوكة لها والطلب المتوقع لمنتجاتها ، كما يجد من جهة أخرى أنه يتفق مع مفهوم الأصول طبقا لما حدده بعض رواد الفكر المحاسبي Sprouse & Moonitz فقد أوضح الباحثان أن الأصول هي في واقع الامر مجموعة من المنافع الاقتصادية المستقبلية^(١٦) .

ولتطبيق هذا الاسلوب على أساس سليم يتعين إتخاذ الخطوات التالية :

ولتطبيق هذا الاتجاه طبقا لصورته التقليدية يتعين التحقق من أن الأصول قد تم إدراجها بثمن تكلفتها الفعلي الذي كان يجب أن تتحمله الشركة لاقتنائها وقت حصولها عليها على أساس ثمن شرائها نقدا وليست بالأجل ، أما ما يستحق على هذه الأصول من فائدة أو فرق عملة فهي تمثل مصروفات تحملتها الشركة نتيجة للسياسة الادارية التي إتبعتها في الحصول على هذه الأصول ، فهذه المصاريف لا تؤدي الى زيادة الطاقة الانتاجية للشركة وتمثل خسائر يتعين إستبعادها عند تحديد المركز المالي ، كما يجب من جهة أخرى تخفيض حقوق المساهمين بكامل الخسائر المحققة المرحلة من السنوات السابقة . وما يجب توجيه العناية اليه في حالة إتباع هذا الاسلوب في التقييم هو مراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد حسابات الشركة في السنوات السابقة لتحقيق من سلامتها ، مع توجيه عناية خاصة للمخصصات باعتبارها احد العناصر التقديرية للتحقق من كفايتها ، كما يجب من جهة أخرى دراسة وفحص النفقات ايرادية المؤجلة للتحقق من أنها لا تتضمن بنودا تمثل مصروفات كان يجب استملاكها وتم تعليقاتها بالخطأ بالحسابات سالفة الذكر ، فمن المعلوم أنه كثيرا ما تقوم إدارة بعض الشركات بتعديل المبادئ والسياسات المحاسبية المطبقة بها لتتمشى مع الظروف الاقتصادية التي تمر بها وذلك لإخفاء بعض المشاكل التي تواجهها ولتحقيق أهدافها التي قد تكون زيادة الايرادات وتخفيض التكاليف ، وزيادة قيمة الأصول ، وزيادة حقوق الملكية^(١٧) .

البديل الثاني :

تقييم الأصول على أساس التكلفة التاريخية المعدلة وذلك بالأخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في أسعار العملة ، ويتمشى هذا البديل في بنائه مع الفكر الاقتصادي ، فهو يرى أنه يجب أن تؤخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت في القوى الشرائية للعملة في تاريخ التقييم ، ذلك أن تحديد قيمة الأصول على أساس التكلفة التاريخية السابقة فيه إجحاف لأصحاب الاسهم القدامى وتحقيق مصلحة لأصحاب الاسهم الجدد فالقوى الشرائية للجنيه في إنخفاض مستمر نتيجة لعامل التضخم ومن ثم فإنه يجب عدم إهمال أثارها وأخذها في الاعتبار .

وطبقا لهذا الاتجاه فإنه يجب التمسك بالتكلفة التاريخية للأصول كأساس لتحقيق الموضوعية ، على أن يتم تعديل القيم التي تتضمنها بالأخذ في الاعتبار عامل التضخم ، وذلك بإعادة تقييم الأصول المشترى بالجنيه المصري وذلك باعتبار سنة الحصول على هذه الأصول سنة أساس ويأخذ معدل التضخم الذي حدث في خلال الفترة من تاريخ شراء هذه الأصول حتى تاريخ التقييم في الاعتبار . كما يجب من جهة أخرى إعادة تقييم الأصول

وفي ضوء ما سبق يرى Solomons أن قيمة أى أصل بالنسبة للشركة المالكة له تتحدد على أساس التكلفة الجارية له Current Cost وهى تمثل المبالغ التى تتحملها الشركة فى سبيل حصولها على أصل جديد يحل محل الأصل الحالى (يطابقه فى العمر الإنتاجى ومواصفاته الفنية درجة التقدم التكنولوجى) ويتم تحديد هذه القيمة عن طريق التكلفة الاستبدالية للأصول بعد تسويتها بقيمة الإهلاك وخصم جزء مناسب مقابل التقدم التكنولوجى للأصل الجديد) .

ويستثنى من تطبيق القاعدة السابقة (تقييم الأصل على أساس التكلفة الجارية) فى الحالات التالية :

أ - إذا كان الأصل موضوع التقييم سوف تحتفظ به الشركة لاستخدامه فى الإنتاج وكانت قيمته طبقاً للتكلفة الجارية أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة ، فإن القيمة الحالية للتدفقات النقدية فى هذه الحالة تمثل القيمة العادلة لهذا الأصل .

ب - إذا كان الأصل سوف يتم بيعه وكانت تكلفة الجارية تزيد عن صافى البيعية فإنه من المناسب تقييمه على أساس صافى القيمة البيعية .

هذا وفى جميع الأحوال فإن تكلفة الأصل بالنسبة لمالكه تتمثل فى تكلفته الجارية وإذا وجد أن القيمة الحاضرة للأصل The Present VALUE على أساس القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة أو صافى القيمة البيعية أقل من تكلفته الجارية فإنه يجب تخفيض قيمة الأصل إلى القيم السابقة .

وبدراسة طرق التقييم السابقة يلاحظ الباحث الآتى :
أولاً : أنه لا يمكن الاعتماد على التكلفة التاريخية بصورتها المعدلة كأساس لتحديد قيمة الشركات المتعثرة للأسانيد التالية :

١ - اتباع التكلفة التاريخية فيه إجحاف لحملة الأسهم الحاليين إذ أن تطبيقه يؤدي إلى ظهور أصول هذه أصول هذه الشركات بأقل من قيمتها الواقعية .

٢ - أن التكلفة التاريخية وإن كانت تمدنا بقيمة موضوعية يمكن التحقق من سلامتها ومراجعتها إلا أنها لا تمدنا بقيمة عادلة للأصول ، فهذه التكلفة ثابتة لا تراعى حالة الأصول المستخدمة فى الشركة ، فهناك بعض الأصول الموجودة بالشركات تمثل أصولاً جوهرية أساسية للعملية الإنتاجية بينما نجد بعض الأصول الأخرى ليست هناك حاجة إليها بالرغم من صلاحيتها للإنتاج فهى تمثل طاقة عاطلة وليس من المنطقى أخذها فى الاعتبار عند حصر الأصول على أساس تكلفتها الفعلية ، فهى لا تحقق أى منفعة للمنشأة ويجب تحديد قيمتها على أساس

١ - دراسة الظروف المحيطة بالشركة موضوع التقييم على أن تشمل الدراسة كافة الجوانب المحيطة بها ومن أهمها حجم الطلب المتوقع على منتجاتها فى ضوء ما هو معروض عن طريق الشركات المثيلة . ومدى توافر مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه الشركة والأموال الإضافية اللازمة لها لإمكانها التغلب على ما تواجهه من مشاكل .

٢ - تقدير التدفقات النقدية الداخلية للشركة خلال العمر الإنتاجى لهذه الآلات على أن يراعى عند إعداد التقديرات السابقة ما يحيط بها من ظروف عدم تآكل وبالتالي الاستعانة بالأساليب الإحصائية المناسبة للوصول إلى تقدير دقيق^(١٧) .

٣ - تقدير العائد المتوقع أن يسود فى المشروعات المثيلة خلال الفترات وبالتالي احتساب القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلية .

البديل الخامس :

تحديد قيمة الأصول على أساس قيمة الحرمان Deprival Value^(١٨) ويمثل هذا البديل أحد الاتجاهات الفكرية الحديثة فى تقييم الأصول ، ولاتباع هذا الرأى يجب التفرقة بين تكلفة الأصل وقيمة الأصل ، فالتكلفة تمثل التضحية التى تحملتها الشركة من أجل الحصول على هذا الأصل ، أما القيمة فهى تتعلق بالمنافع التى من المتوقع أن تحصل عليها الشركة نتيجة حصولها على هذا الأصل ، وما نرغب الوصول إليه هو القيمة الاقتصادية العادلة للأصول . وحينما تقوم بإدراج الأصول بثمن تكلفتها فإن ذلك يتم من أجل هدف أساسى هو إثبات قيمة هذه الأصول ، لأن التكلفة تمدنا بشكل تقديرى للقيم العادلة للأصول فى تاريخ الحصول عليها ، وإذا ما أظهرت قرائن بعد ذلك تفيد أن قيمة هذه الأصول أقل من تكلفتها أو أنها تزيد عنها فإنه يجب إجراء التسوية المناسبة لإثبات هذه الأصول حسب قيمتها العادلة .

وحيث أن قيمة أى أصل بالنسبة للمنشأة لا تتحدد على أساس قيمة فى حد ذاته ولكنها تتحدد على أساس منفعة بالنسبة لها ، فإنه يجب لتحديد قيمة الأصول على أساس اقتصادى عادل أن نحدد من وجهة نظر الشركة المالكة لهذه الأصول ، على أساس فرض معين هو استمرارها فى مزاولتها نشاطها ، وقيمة أى أصل بالنسبة للشركة تتحدد على أساس آخر هو قيمة الحرمان الذى تتعرض له إذا فقدت هذا الأصل ، طالما أنه من الممكن استبدال الأصل المملوك بأصل آخر يقوم بأداء نفس الخدمة فإن الحد الأعلى لقيمة هذا الأصل هو تكلفته الاستبدالية ، ذلك لأن الخسائر التى تتعرض لها الشركة نتيجة فقدان هذا الأصل لن تتعدى تكلفته الاستبدالية ، بينما يتحدد الحد الأدنى لقيمة الأصل بالنسبة للشركة بصافى القيمة البيعية له .

الاسلوب كأساس لتحديد القيمة من الوجهه العملية يجد الباحث أن إستخدامه محدود للأسباب التالية :-

- ١ - أم تطبيق هذا الاسلوب يعتمد على التقدير الشخصى فى عديد من الجوانب من أهمها الآتى :
 - ١- تقدير الإيرادات المتوقعة لهذه الشركات إذ أن ذلك يتوقف على تقدير المبيعات المتوقعة خلال عمرها الإنتاجى وهذا ما يصعب تحديده بدقة .
 - ب - تحديد العائد المتوقع أن يسود فى الشركات فى الفترات القادمة كأساس لتحديد القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة وهذا ما يصعب تحديده بدقة لصعوبة التنبؤ بالتغيرات المحتملة فى السوق .
 - ج - تحديد القيمة البيعية للشركة فى نهاية عمرها الإنتاجى باعتبارها تمثل نفقات داخلية ، وهذا مما يصعب تقديره بدقة .
 - د - تقدير العمر الإنتاجى المتوقع للشركة .
- ٢ - أن تطبيق هذا الاسلوب يركز على فروض معينة يصعب الجزم بتحقيقها وتمثل فى الآتى :
 - ١- ثبات معدل العائد المحاسبى طول العمر الإنتاجى للشركة .

ب - ثبات القوى الشرائية للنقود .
ج - عدم حدوث تقلبات اقتصادية فى السوق ، وكذا عدم حدوث تقلبات فنية جوهرية .

- ٣ - أن تطبيق هذا الاسلوب يمكننا من تحديد قيمة الأصول ككل ، وأن أى محاولة لتوزيع هذه القيمة لتحديد قيمة كل أصل سوف يتم بشكل تقريبي^(١) .

رابعا : بدراسة البديل الأخر الذى ينادى بتقييم الأصول على أساس قيمة الحرمان يجد الباحث أنه يقدم بعدا جديدا فى تقييم الأصول ، فهو يحدد قيمة الأصول على أساس منفعتها بالنسبة للمنشأة المالكة لها ، وهو فى ذلك يتفق مع الفكر الاقتصادى لمفهوم القيمة الاقتصادية للأصل فهى ليست رقما مطلقا بل تتحدد على أساس معين هو منفعة الأصل بالنسبة للشركة المالكة له ، وبدراسة هذا الاسلوب من جهة أخرى يجد الباحث أنه يتفق مع الفكر المحاسبى إذ يجعل الشركة محل اهتمامه الأول عند بحثه لموضوع التقييم ، فهو يحدد قيمة الأصل من وجهة نظر الشركة وليس من وجهة نظر الغير ، هذا ومن المعلوم أن ما يميز المحاسبة عن غيرها من العلوم الاجتماعية الأخرى أنها تركز عند دراستها للأحداث الاقتصادية على وجهة نظر الشركة فهى الموضوع الذى تهتم به وترتبط به كافة الأحداث^(٢) .

صاى القيمة البيعية والعمل على التخلص منها فى نفس الوقت لتوفير رأس المال العامل لتشغيل هذه الشركات .

- ٣ - أن اتباع مذهب التكلفة التاريخية يقضى بالاعتراف بالنفقات الأيرادية المؤجلة كأصول وهذا مالا يمكن قبوله من وجهة نظر المستثمر الجديد فهذه الأصول لن تحقق له أى عائد .

التكلفة التاريخية والاستبدالية :

ثانيا : أن تقييم الأصول الثابتة فى الشركات المتعثرة على أساس التكلفة التاريخية المعدلة والتكلفة الاستبدالية تعطى نتائج مقاربة وهى تمثل فى نفس الوقت أساسا عادلا ومقبولا للأسباب التالية :

- ١ - أنها أخذت فى الاعتبار عند تقييم الأصول التضخم وما صاحبه من تغيرات فى أسعار العملات ، كما أخذت فى الاعتبار فى نفس الوقت حالة الآلات إذ يتم تقييم الأصول المستخدمة فى الإنتاج على أساس القيمة الاستبدالية لها (أسعار شراء الأصول المثيلة) كما يتم تقييم الأصول الغير لازمة للإنتاج على أساس صاى القيمة البيعية لها .

٢ - أنها استبعدت من جانب الأصول قيمة النفقات الأيرادية المؤجلة (الفوائد المتعلقة بشراء هذه الأصول وفروق العملة المتراكمة) فهذه النفقات لا يوجد مبرر لاضافتها طالما تفترض شراء الأصول طبقا للأسعار الحالية والتمسك بأدراجها ضمن الأصول لا يتفق مع العدالة .

هذا وإذا كانت الطرق السابقة تحقق المزايا المذكورة إلا أنه من الممكن أن توجه إليها الانتقادات التالية :

- ١ - أنه من الصعوبة تجديد التكلفة الاستبدالية لبعض الأصول بدقة نظرا لعدم تماثل الأصول الحالية بالأصول القائمة لدى هذه الشركات لعوامل التقادم والتطور التكنولوجى ولعدم تماثل الظروف^(٣) .
- ٢ - أن اتباع هذه الطرق قد يؤدى الى تضخيم أصول الشركة وبالتالي زيادة الأعباء التى تتحملها فى السنوات القادمة وعدم إمكانها تحديد أسعار منتجاتها وبيعها طبقا للأسعار فى الشركات المنافسة .
- ٣ - أن اتباع الطرق السابقة لا يتفق مع اتجاهات المستثمرين الجدد (حملة الأسهم) ذلك أن المستثمر حينما يدخل ليشترى أو يشارك فى شراء أى شركة لا يحدد قيمتها على أساس قيمة أصولها فقط بل يأخذ فى الاعتبار العائد المتوقع أن يحقق من استثماراته فى هذه الشركة .

ثالثا : أن تحديد قيمة أصول هذه الشركات على أساس القيمة الحالية للإيرادات المتوقعة يمثل أساسا عادلا ومقبولا فهو يمثل القيمة المثالية لتحديد القيمة من الوجهه النظرية إلا إنه بدراسه هذا

الشركة وذلك بمراعاة الآتى :

١ - أن لا تزيد قيمة أى أصل عن قيمته الاقتصادية في ضوء المنفعة التي يحققها للشركة وفي رأى الباحث أنه طالما أن الأصول المملوكة للشركة سوف يستمر استخدامها في الغرض الذي اشترت من أجله وأنه لن يتم تصنيفها فإنه لا يمكن تحديد قيمتها بشكل منفصل عن قيمة الشركة ، فليس من المنطقي أن تزيد قيمة أصول الشركة باتباع طرق التقييم المختلفة (التكلفة التاريخية المعدلة - التكلفة الاستبدالية ..) عن القيمة الاقتصادية الكلية للشركة السابق تحديدها في المرحلة السابقة ، فهذه القيمة تمثل أقصى قيمة للأصول ، وطبقا لما سبق فإن الباحث يرى أنه ليس من المنطقي لتحسين اوضاع الشركات المتعثرة ولإرضاء المساهمين والبنوك تعديل قيمة الأراضى المملوكة لهذه الشركات واثباتها طبقا لقيمتها بالاسعار الحالية ، لأن قيمة هذه الأراضى أصبحت مرتبطة بالعائد الذي تحققه هذه الشركات والقيمة الاقتصادية لها ، ولا علاقة لها بالاسعار الحالية للأراضى المثلثة طالما أنه سوف يستمر استخدامها في الغرض الذي اشترت من أجله وأنه من الصعب التخلص منها وبيعها واستمرار الشركة في نفس الوقت .

ب - أن يؤخذ في الاعتبار عند تحديد قيمة الأصول درجة احتياج الشركة لهذه الأصول ، فإذا كان الأصل يمثل طاقة عاطلة وليس من المتوقع إستغلاله في المستقبل فإنه من المنطقي أن تتخلص الشركة منه وبالتالي يتعين تحديد قيمته على أساس صافي القيمة البيعية له .

٤ - تحديد قيمة كل أصل بما يتسق مع طبيعته وخصائصه فهناك علاقة ارتباط بين طبيعة وخصائص الأصل وطريقة التقييم المناسبة لها عند إعادة التنظيم ، فليست كل الأصول المملوكة للشركة من طبيعة واحدة ودراسة مجموعة الأصول النقدية « الممكن تحويلها الى نقدية » نجد الآتى :

أ - أن الاستثمارات في الأوراق المالية تتحدد قيمتها على أساس صافي القيمة البيعية لها .

ب - أن المدينين وأوراق القبض « قصيرة الأجل تتحدد قيمتها على أساس القيمة المتوقعة تحصيلها منها
Expected Cash

ج - أن القروض طويلة الأجل تتحدد قيمتها على أساس قيمتها الحاضرة Present value بتطبيق معدل الخصم المناسب .

د - أن المخزون السلعي تتحدد قيمته حسب نوعيته ، فالمنتجات تامة الصنع تتحدد قيمتها على أساس سعر البيع ناقصا مصاريف البيع وهامش الربح - والمنتجات تحت التشغيل تتحدد قيمتها على أساس سعر البيع ناقصا التكاليف اللازمة لإتمام صنعها

تحديد عادل لقيمة الأصول

وبدراسة هذا البديل من جانب أخري يجد الباحث انه قد استعان باكثر من طريقة من طرق التقييم المتعارف عليها السابق مناقشتها للوصول الى تحديد عادل لقيمة الأصول من وجهة نظر الشركة ، وهو في هذا يتفق مع الفكر المحاسبي حيث انه لا توجد طريقة واحدة من الطرق المختلفة السابقة يمكن القول انها الطريقة الوحيدة الواجهة التطبيق في جميع الحالات^(٣) .

وفي ضوء هذا الفكر الحديث يرى الباحث انه لاعداد مركز مالى معدل للشركات المتعثرة يعكس قيمتها الاقتصادية بشكل عادل لا يجب الالتزام بطريقة واحدة من الاسس السابقة وتطبيقها بشكل مطلق باعتبارها انها الطريقة الوحيدة المناسبة إنما يجب إختيار الطرق المناسبة التي بتطبيقها يمكننا الوصول الى القيمة الاقتصادية العادلة .

ويرى الباحث أنه لتحديد المركز المالى للشركات المتعثرة مراعاة الاتجاه الفكرى السابق على ان يؤخذ في الاعتبار الجوانب التالية :

١ - تحقيق العدالة عند إتمام التقييم ، ويتعين عدم تخفيض الأصول المملوكة لهذه الشركات واظهارها باقل من قيمتها ، ذلك ان القيام بمثل هذا الاجراء يترتب عليه زيادة الخسائر التي يتحملها الغير الذى يتعامل مع الشركة في الوقت الحالى وهذا امر لا يمكن قبوله ، على أنه يجب من جهة أخرى عدم إظهار أصول هذه الشركات باكثر من قيمتها الواقعية ، ذلك ان اظهار المركز المالى لهذه الشركات بشكل مغالى فيه سوف يترتب عليه زيادة اعباء الاهلاك التي تتحملها في السنوات القادمة ، كما يؤدى من جهة أخرى الى تخفيض العائد الذى تحققه في المستقبل وبالتالي تخوف البنوك والغير من التعامل معها .

٢ - القيمة الاقتصادية الكلية للشركة موضوع التقييم ، في رأى الباحث ان للوصول الى تحديد دقيق لقيمة الأصول المملوكة للشركة تمهيدا لتصوير المركز المالى المعدل لها يجب الأخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية الكلية لهذه الشركة على أساس التدفقات النقدية المتوقعة أن تحققها ، فهذه القيمة - كما سبق الايضاح موضوع اهتمام المستثمر الجديد ، ويرى الباحث انه عند أخذ هذه القيمة كأساس لعملية التقييم يتعين التحقق من سلامتها بمراجعة القروض التي تم الاستعانة بها في تحديدها للتأكد من واقعيته وذلك بالأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية السائدة والنتائج التي سبق أن حققتها الشركة في الماضى وما تحققه الشركات المثيلة في الوقت الحاضر .

٣ - تحديد قيمة كل أصل من الأصول المملوكة للشركة بالأخذ في الاعتبار علاقة الارتباط التي بينه وبين

نوع الاصل - تاريخ إقنتائه - التكلفة التاريخية - الارقام القياسية في سنة الاساس والارقام الحالية - التكلفة المعدلة .

٤ - إعداد كشف يوضح حالة الاصول من جهة درجة تشغيلها الحالية والمتوقعة يتضمن البيانات التالية :
نوع الاصل - معدل التشغيل الحالي - معدل التشغيل المتوقع - الفروض التي على اساسها تم تحديد معدل التشغيل الجديد .

٥ - ان يتم مراجعة الكشوف السابقة للتحقق من سلامة القيمة التي تتضمنها وذلك بمراجعة الفروض التي على اساسها تم تحديد التدفقات النقدية المتوقعة للشركة وباجراء اختبارات المعقولة التالية :

* مقارنة قيمة الاصل طبقا للتدفقات النقدية المتوقعة وقيمتها في ظل التكلفة الاستبدالية للتحقق من ان القيمة الاولى اقل من الثانية ذلك انه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية الانكماش الاقتصادي السائد في البلاد فان القيمة الاقتصادية للاصل لابد ان تكون اكبر من قيمته الاقتصادية في ظل التدفقات النقدية المتوقعة ، واذا اظهرت النتيجة بخلاف ذلك فأن هذا يعني ان هناك اخطاء قد حدثت في تحديد قيمة التدفقات المتوقعة وبالتالي يلزم اعادة مراجعتها وتصويبها .

* مقارنة التكلفة التاريخية المعدلة للاصول بالتكلفة الاستبدالية لها اذا اظهرت المقارنة ان التكلفة التاريخية اكبر من التكلفة الاستبدالية الحالية فان هذا يعني ان هناك ايضا اخطاء قد حدثت في حساب القيم السابقة وبالتالي يتعين المراجعة لاكتشاف هذه الاخطاء .

٦ - اعداد كشف تفصيلي يوضح القيمة المقترحة للاصول على ان يشمل هذا الكشف البيانات التالية :
تفاصيل الاصول المملوكة للشركة - القيمة الدفترية لها - القيمة المقترحة لها طبقا للاسس السابق ذكرها - قيمة الفروق الناتجة من اعادة التقييم .

٧ - ان يتم تصوير المركز المالي المعدل وذلك على اساس التسوية السابقة التي تم الوصول اليها .

تحديد حقوق الاطراف الثلاثة

■ المبحث الثالث : أسس توزيع خسائر الشركات المتعثرة على الاطراف المتعاملة معها :

بالانتهاء من تحديد القيمة العادلة للشركات المتعثرة والتعرف على الخسائر الفعلية المتعلقة بها يتعين الانتقال الى المرحلة التالية وهي تحديد نصيب الاطراف المتعاملة مع هذه الشركات (المساهمين - البنوك - الموردين) من الخسائر وبالتالي تحديد حقوقهم طرف هذه الشركات وذلك تمهيدا للانتقال الى الخطوة التالية وهي تعديل الهيكل التمويلي لها .

ومصاريف البيع وهامش الربح ، اما المخزون من المواد الخام فان قيمته تتحدد على اساس التكلفة الاستبدالية له^(١) .

وبالانتقال الى المجموعة الثانية (الاصول الثابتة) يجد الباحث ان هناك عدة بدائل تستخدم في تقييمها . التكلفة التاريخية ، التكلفة التاريخية المعدلة ، التكلفة الاستبدالية ، التكلفة الجارية ، القيمة الحالية الاقتصادية .

ويرى الباحث انه في ضوء العرض السابق يتعين التحفظ عند إختيار طريقة التقييم المناسبة لها بتطبيق الاسس التالية :

* التكلفة الجارية للاصل وذلك إذا كان هذا الاصل لازما للعملية الانتاجية وكانت تكلفته الجارية اقل من قيمته الاقتصادية طبقا للتدفقات النقدية المتوقعة له .
* القيمة الحالية الاقتصادية للاصل وذلك إذا كان هذا الاصل لازما للعملية الانتاجية وكانت القيمة السابقة اقل من التكلفة الجارية .
* صافي القيمة البيعية للاصل إذا كان هذا الاصل غير لازما للعملية الانتاجية ومطلوبا بيعه والتخلص منه .

التدفقات النقدية المتوقعة

في ضوء العرض السابق يرى الباحث انه لتحديد المركز المالي للشركات المتعثرة يتعين اتخاذ الخطوات التالية :
١ - إعداد كشف تفصيلي يوضح التكلفة الجارية للاصول الثابتة المملوكة للشركة وتحدد قيمته التكلفة الجارية طبقا للمعادلة التالية :

التكلفة الجارية للاصول = التكلفة الاستبدالية لهذه الاصول ناقصا (التخفيض المقترح اجرائه على القيمة السابقة مقابل ما قد لحق بهذه الاصول الجديدة من تطور + قيمة الاهلاك الواجب اجرائه على القيمة السابقة بما يتناسب مع الاستخدام الفعلي الذي تم لهذه الاصول .

٢ - اعداد كشف تفصيلي يوضح قيمة اصول الشركة على اساس التدفقات النقدية المتوقعة ، بحيث تظهر البيانات التالية :

* التدفقات النقدية المتوقعة طول العمر الانتاجي للاصول .

* القيمة الحالية الكلية لاصول الشركة على اساس التدفقات السابقة .

* قيمة كل اصل من اصول الشركة على اساس قيمة هذا الاصل الى مجموعة الاصول .

٣ - إعداد كشف تفصيلي يوضح قيمة الاصول على اساس التكلفة التاريخية المعدلة يظهر البيانات التالية :

جميع الاطراف في مقدار ما يتحمله كل منهم من خسائر ان العدالة المطلوب الوصول اليها ليست عدالة مطلقة بل عدالة نسبية .

ويرى الباحث انه وان كان من الوجهة القانونية يتعين تحميل المساهمين بكافة الخسائر الظاهرة بسجلات هذه الشركات بصفة اولية فان هذا الاساس القانوني يمثل الاتجاه التقليدي وهو يتفق مع وجهة النظر التقليدية التي كانت سائدة في الماضي بالنسبة للشركة حيث كانت تسود فكرة الملكية المشتركة حيث كان ينظر الى اصول الشركة على اساس انها مملوكة ملكية جماعية للافراد الطبيعيين المكونين للجماعة وليست مملوكة للشركة نفسها ، حيث ان الشخص الطبيعي فقط هو محل الحق ، كما انها ليست مملوكة لكل اصحاب الاموال في الشركة حيث ان هناك فارقا جوهريا بين ملاك الشركة ودائنين الشركة ، فالفريق الاول هو الذي تربطه بالشركة فقط رابطة الملكية اما الثاني فتربطه بالشركة علاقة الدائنية والمديونية^(١) ، وانه يجب ان ينظر الى الشركة طبقا للمفهوم الحديث باعتبارها شخصية معنوية مستقلة ، فاصونها مملوكة للشركة نفسها باعتبارها شخصا معنويا اما اصحاب الشركة فلهم مجرد حق على هذه الاصول ، وحق في الارباح وانه لا فرق بين ملاك الشركة ودائنيها حيث انهم جميعا في حكم المستثمرين ، كل يقدم امواله لاستثمارها في اعمال الشركة رغبة في تحقيق عائد على هذه الاموال^(٢) .

وفي رأى الباحث انه لا يجب ان نفرق بين المساهمين والبنوك والدائنين خاصة واننا هنا امام عملية إعادة تنظيم لهذه الشركات وليست تصفية نهائية حتى نلتزم بتطبيق احكام القانون ، واذا دققنا البحث سوف نجد ان المساهمين لا دخل لهم فيما قد حدث من خسائر لهذه الشركات ، فقد سبق الايضاح ان هذه الخسائر ترجع الى اسباب متعددة لعل من اهمها قصور في دراسات الجدوى ، وقصور في الادارة ، وما قد طرأ على البلاد من ظروف اقتصادية كان من نتائجها ارتفاع أسعار العملات الاجنبية .

ويرى الباحث انه لتحقيق العدالة المنشودة يتعين مراعاة الاتي :

١ - ان تحدد حقوق الغير طرف المنشأة والتي على اساسها يتم توزيع الخسائر على اساس القيمة الصافية لهذه الحقوق (اصل الدين المستحق) فيجب ان تخفض حقوق المساهمين باى توزيعات تكون قد تمت في الماضي لهم ، كما يستبعد من ارصدة البنوك اى فوائد استحققت لهم .

وفي الواقع ان تحديد نصيب هذه الاطراف المتعاملة من الخسائر السابقة ليس بالامر السهل فهناك اختلاف في المراكز القانونية لاصحاب المصلحة في هذه الشركات ، كما ان هناك تعارضا في المصلحة بين الفئات السابقة ، حيث تطلب البنوك التي قامت بمنح هذه الشركات قروضا مقابل رهن اصول معاملتها معاملة خاصة عند توزيع الخسائر وهذا حق يتحدها لها القانون ، كما تطلب البنوك التي لم تتمكن من إسترداد جزء من قروضها باجراء تخفيض نسبي على اساس القيمة الاصلية لهذه القروض ، ويرى الدائنون انه من الوجهة القانونية يجب تحميل كافة الخسائر اولا على جملة الاسهم فاموالهم المستثمرة هي ضمان لمديونياتهم .

وفي رأى الباحث ان ترك الامور السابقة للحسم عن طريق المفاوضات بين الاطراف المشار إليها قد يصعب تحقيقه ، ومن ثم يجب وجود سلطة عليا تتدخل لحسم الخلافات في وجهات النظر بما يحقق المصلحة القومية للبلاد ، إن ما يجب بحثه هو تحديد بعض المبادئ الاساسية التي تساعد في تحديد الاساس المقترح لتوزيع هذه الخسائر .

وفي رأى الباحث ان المبدأ الاساسي الذي يجب اخذه في الاعتبار عند حسم هذا الموضوع هو تحقيق العدالة بين



جهاز رجل أعمال

بدأت شركة رويترز ليمتد في تسويق الجهاز الذي يستقبل معلومات السوق من نظام المراقبة التابع لوكالة الأنباء العالمية والذي يعرض أحدث المعلومات والتغييرات التي تعترض السوق المالية في مختلف أنحاء العالم .. ويقوم هذا الجهاز (بوكيت ووتش) بتقديم عرضا مستمرا لأسعار العملات الأجنبية في العالم لرجل الأعمال أينما كان وبمدة ٢٤ ساعة .

٣ - تجميع معلومات متكاملة عن اوضاع القروض القائمة

على هذه الشركات والبنوك التي قامت بمنح هذه القروض: حتى تتمكن اللجان المختصة بدراسة اوضاع هذه الشركات والوصول الى تسوية عادلة تأخذ في الاعتبار الجوانب السابقة، ولكي تكون النتائج التي تم الوصول اليها مقنعة يرى الباحث توافر العديد من المعلومات عن اوضاع القروض القائمة وكذا عن اوضاع البنوك التي قامت بمنح هذه القروض، ومن اهم هذه المعلومات الاتي:

١ - تفاصيل القروض القائمة على الشركات المتعثرة بحيث يوضح:

اصل هذه القروض - الفوائد التي تم تلبيتها عليها - المبالغ التي تم سدادها منها - تاريخ منحها وتواريخ استحقاقها - نوعية وقيمة الضمانات التي حصلت عليها البنوك مقابل منح هذه القروض - الفوائد المجنبية بسجلات البنوك - المخصصات المكونة لمقابلة هذه الديون - القيمة الصافية الحالية للضمانات المرهونة لصالح البنوك.

ب - القيمة التي يمكن للبنوك الحصول عليها مقابل هذه القروض في ظل فرض تصفية هذه الشركات. وفي رأى الباحث انه على اساس البيانات السابقة وبالأخذ في الاعتبار العوامل السابقة يمكن التوصل الى النسب المقترحة لتوزيع خسائر هذه الشركات التي ترضى كافة الاطراف المتعارضة.

الهيكل المالي الجديد

■ المبحث الرابع: تحديد الهيكل المالي الجديد للشركات المتعثرة:

لا يكفي لاصلاح مسار الشركات المتعثرة تحديد القيمة العادلة لاصول هذه الشركات وبالتالي تخفيض الاموال المستثمرة والالتزامات القائمة بقيمة الخسائر التي لحقت بالشركة فهذه الخطوات تمثل خطوة تمهيدية يلزم ان تتلوها دراسات اخرى تحدد هي الهيكل المالي الجديد لهذه الشركات بما يمكنها من ممارسة نشاطها بنجاح، ويتعين ان تتضمن هذه الخطة الجوانب التالية: (١)

- ١ - تحديد قيمة الالتزامات التي يتعين على الشركة سدادها فورا لضمان استمرارها في مزاوله نشاطها بدون وجود طلبات سداد ملحة.
- ٢ - تعديل معدل الفائدة المطبق على القروض بما يتناسب مع المقدرة الإيرادية المتوقعة للشركة.
- ٣ - تعديل ميعاد استحقاق الالتزامات بما يتناسب مع التدفقات النقدية المتوقعة.
- ٤ - تحديد قيمة الالتزامات التي لزم تحويلها لزيادة رأس مال هذه الشركات.
- ٥ - تحديد قيمة الزيادة المناسبة لرأس مال هذه الشركات

٢ - ان يراعى عند تحديد نسبة توزيع الخسائر على الاطراف المختلفة درجة جوهرية هذه الخسائر بالأخذ في الاعتبار الجوانب التالية:

١ - قيمة القروض المقدمة من ائخير، وذلك بنسبة قيمة القروض المقدمة من كل بنك الى إجمالي قيمة القروض التي حصلت عليها الشركة، وإذا كانت قيمة القروض المقدمة من احد البنوك كبيرة بالنسبة للقروض المقدمة للشركة من البنوك الأخرى فإن ما يتحملة من خسائر سوف يكون كبيرا وبالتالي فانه من المحتمل ان تكون مدى اعتراضه على ما سوف يتحملة من خسائر اكبر بالمقارنة الى غيره من البنوك.

ب - قيمة الخسائر الفعلية التي سوف يتحملها البنك نتيجة إعادة تقييم المركز المالي للشركات المتعثرة. فكلما كانت الخسائر الفعلية التي سوف يتحملها البنك منخفضة فانه سوف يكون لديه استعداد لقبول التسوية المقترحة لتوزيع الخسائر حتى لو كان العبء الظاهري لما سوف يتحملة من خسائر كبيرا، وطبقا لما تقدم فانه يتعين قبل تحديد نسب توزيع الخسائر بين البنوك التعرف على الخسائر الفعلية التي سوف تتحملها، ولتحديد ذلك لا يكفي التعرف على مديونية هذه الشركات طرف البنوك قبل التقييم وبعده التقييم بل يلزم التعرف على المعلومات التالية:

قيمة الفوائد المجنبية في سجلات البنك مقابل هذه الديون - القيمة البعية للضمانات التي تحت يد البنك لمقابلة هذا الدين والمخصصات المكونة بسجلات البنك لمقابلة هذه الديون، وبذا فالخسائر الفعلية التي يتحملها البنك نتيجة التسوية المقترحة تتمثل في الفرق بين قيمة القرض بعد التسوية مخصوما منه البنود التالية (المخصصات المكونة + الفوائد المجنبية + القيمة البيعية الصافية للضمانات المتاحة لدى البنك) .

ج - مدى مساهمة البنك في رأس مال الشركات المتعثرة، فكلما كانت نسبة مساهمة البنك كبيرة فانه سوف يكون لديه استعداد لتحمل جزءا اكبر من الخسائر للحفاظ على باقى حقوقه في هذه الشركات.

د - المركز المالي للبنوك المتعاملة مع هذه الشركات: فكلما كان المركز المالي للبنك قويا فانه سوف يكون لديه القدرة على تحمل خسائر بقدر اكبر عما إذا كان مركزه المالي ضعيفا، ومن جهة أخرى فانه كلما كان البنك لم يتجاوز استثماره في هذه الشركات النسب المحددة من البنك المركزي كلما كان في إمكانه تحويل جزء من القروض الى استثمارات والعكس صحيح.

كما يرى انه في ظل الظروف الاقتصادية الحالية إذا كان من الصعب مطالبة المستثمرين القدامى المشاركة في تمويل الزيادة الواجبة لرأس أموال هذه الشركات فإنه يجب أن تتدخل الدولة لمساندة هذه الشركات ، ولقد سبق الإيضاح أن الظروف الاقتصادية التي حدثت بالبلاد كانت لها دور فيما لحق بهذه الشركات من خسائر ، وأن مجالس ادارتها كانت ايضا من العوامل المؤثرة في خسائر هذه الشركات ، وطبقا لذلك فإن الباحث يقترح ان يتم تمويل الزيادة المقترحة عن طريق بنك الاستثمار القومي ، وأن يكون للبنك ممثلون في مجالس ادارة هذه الشركات وبالتالي ضمان حسن ادارتها .

■ خلاصة ونتائج البحث :

ناقش هذا البحث الخطوات اللازمة لاصلاح مسار الشركات المتعثرة في مصر بهدف توضيح الدور الإيجابي الذي يجب أن يقوم به المحاسبون لاتمام الاصلاح المطلوب ، وقد أوضحت الدراسة أنه يلزم اتخاذ الخطوات التالية :

أولا : دراسة الأسباب التي أدت الى خسائر هذه الشركات وتحديد الاسلوب الامثل لمعالجة اوضاعها ، فهناك عدة بدائل من أهمها إدماج هذه الشركات في شركات ناجحة - إعادة تنظيمها - تصفيتها - وقد أوضحت الدراسة انه لاختيار البديل المناسب من البدائل السابقة يتعين التعرف على الأسباب التي أدت الى خسائر هذه الشركات ، كما يتطلب الامر دراسة أثر قرار تصفيتها أو استمرارها على الاطراف المتعاملة معها وكذا على الاقتصاد القومي ، ولاتمام الدراسات السابقة يتطلب توافر قدرا كبيرا من المعلومات يجب على المحاسبين تقديمها أمام اللجان المختصة بدراسة أوضاع هذه الشركات ، ومن أهم هذه البيانات الاتي :

- ١ - طبيعة نشاط هذه الشركات ونوعية السلع والخدمات التي تقدمها - وحجم الطلب عليها في ضوء ما تقدمه وما تقدمه الشركات المثيلة - حجم العمالة ونوعيتها وقيمة الاجور الموضوعة - إجمالي الاموال المستمرة بها .
 - ٢ - الأسباب التفصيلية التي أدت الى خسائر هذه الشركات .
 - ٣ - الالتزامات القائمة على هذه الشركات حسب نوعية الضمانات .
 - ٤ - المركز المالي لهذه الشركات في ظل فرض التصفية وفي ظل فرض الاستمرار .
 - ٥ - بيان مقارن للخسائر التي سوف تتعرض لها الاطراف المتعاملة مع الشركة في ظل فرض التصفية وفرض الاستمرار .
- ثانيا : تحديد المركز المالي الواقعي للشركات المتعثرة وذلك لتحديد الاموال الإضافية التي لزم تقديمها لها حتى يمكنها التغلب على ما تواجهه من مشاكل ولتسوية

لتغطية ما قد حدث بها من خسائر وبما يمكنها من التغلب على مشاكلها وممارسة نشاطها .

٦ - تحديد التسهيلات الائتمانية الجديدة التي يجب منحها للشركة لتوفر رأس المال العامل اللازم للانتاج .

وبدراسة النقاط السابقة وجد الباحث أن تحديد حجم القروض لاي شركة وبرنامج سداد هذه القروض ومعدل الفائدة الواجب تطبيقه من وجهة اى شركة يتوقف على عديد من العوامل من أهمها الاتي :

١ - معدل الاقراض السائد والمحدد عن طريق البنوك والعائد الذي تحققه الشركة من ممارسة نشاطها ، وطالما ان تكاليف الاقتراض اقل من العائد الذي تحققه الشركة من ممارسة نشاطها فان عملية الاقتراض في هذه الحالة تكون ممكنة .

٢ - التدفقات النقدية المتوقعة للشركة ، على اساس مقدار التدفقات النقدية والفائض المتوقع ان تحققه يتحدد برنامج السداد المناسب للقروض .

٣ - نوعية الاستثمارات ، فالاستثمارات طويلة الاجل يتعين تمويلها بقروض طويلة الاجل والعكس صحيح^(١) .

وطبقا لما تقدم فان الباحث يرى انه لاتمام الخطوات السابقة على اساس موضوعي يتعين توفير العديد من المعلومات للمسئولين بدراسة اوضاع هذه الشركات ويجب على المحاسبين القيام باعدادها ، ومن أهم هذه المعلومات الاتي :

١ - بيان احتياجات الشركة من رأس المال العامل على أن يؤخذ في الاعتبار عند إعداد هذا البيان الجوانب التالية :

الاصول النقدية المتاحة حاليا لدى الشركة - النظام الذي تتبعه في شراء مستلزمات الانتاج - النظام الذي تتبعه في بيع منتجاتها - الفترة اللازمة لتمويل المواد الخام لمنتجات تامة الصنع - الحد الأدنى النقدي الذي يجب الاحتفاظ به لسداد المصروفات اللازمة خلال فترة دوران رأس المال .

٢ - اعداد موازنة تخطيطية للتدفقات النقدية المتوقعة للشركة على ضوء المبيعات المتوقعة وشروط البيع وذلك لتحديد الفائض النقدي الممكن توافره والوقت الذي سوف يتوافر فيه وذلك لتحديد برنامج سداد القروض .

٣ - اعداد قائمة لدخل تقديرية توضح صافي العائد الممكن ان تحققه هذه الشركات وبنسبة للاموال المستثمرة ولتحديد معدل الاقراض المناسب للشركة .

ويرى الباحث انه لضمان سلامة المعلومات السابقة يتعين عند اعدادها الأخذ في الاعتبار عوامل عدم التأكد وبالتالي الاستعانة بالاساليب الاحصائية المناسبة عند اعداد هذه التقديرات .

الباحث انه لاتمام هذه الخطوات يتطلب توافر العديد من المعلومات يجب على المحاسبين القيام باعدادها ومن اهم هذه المعلومات الاتي :

- بيان احتياجات الشركة من رأس المال العامل .
- بيان بالتدفقات النقدية المتوقعة .
- بيان بصافي العائد المتوقع ان تحققه الشركة .

ويرى الباحث انه لضمان سلامة المعلومات السابقة يتعين عند اعدادها الاخذ في الاعتبار عوامل عدم التأكد وبالتالي الاستعانة بالاساليب الاحصائية المناسبة عند اعداد هذه التقديرات .

حقوق الاطراف المختلفة المتعاملة معها ، ولقد اوضحت الدراسة ان هناك اسسا متفق عليها لتطبيقها عند تقييم الاصول المتداولة وان المشكلة هي في تحديد قيمة الاصول الثابتة فهناك عدة اسس يمكن إتباعها في هذا الشأن منها التكلفة التاريخية التكلفة التاريخية المعدلة - التكلفة الاستبدالية ، القيمة الحالية للاصل طبقا للتدفقات النقدية المتوقعة قيمة الاصل على اساس قيمة الحرمان .

وبدراسة وتقييم الطرق السابقة انتهى الباحث بانه لا يجب الالتزام بطريقة واحدة من الطرق السابقة وتطبيقها بشكل مطلق وانه من المهم اختيار الطرق التي تحقق العدالة والتي تاخذ في الاعتبار القيمة الاقتصادية الكلية للشركة وعلاقة الارتباط القائمة بين الاصول والشركة ، وانه طبقا لما سبق يتعين تطبيق الاسس التالية :

- ١- التكلفة الجارية للاصل : اذا كان الاصل لازما للعملية الانتاجية وكانت التكلفة السابقة اقل من القيمة الحالية له طبقا للتدفقات النقدية المتوقعة .
- ب - القيمة الحالية للاصل طبقا للتدفقات النقدية المتوقعة ، اذا كان الاصل لازما للعملية الانتاجية وكانت القيمة السابقة اقل من التكلفة الجارية .
- ج- صافي القيمة البيعية للاصل ، اذا كان هذا الاصل غير لازم للعملية الانتاجية .

ثالثا : توزيع خسائر الشركة بما فيها الخسائر الناتجة عن اعادة التقييم على الاطراف الذين لهم علاقة بهذه الشركات ، وذلك لامكان زيادة رأس مالها ودخول مستثمرين جدد ويرى الباحث انه تحقيقا للعدالة النسبية يجب التمسك بالمفهوم الحديث للشركة باعتبارها شخصية معنوية مستقلة وان كافة الاصول ملك لها وانه لا فرق بين الملاك والدائنين فهم جميعا مستثمرين وبالتالي يقترح توزيع الخسائر السابقة بنسب متساوية على اساس القيمة الاصلية للاموال المستثمرة من هذه الاطراف على ان يؤخذ في الاعتبار عند التوزيع الاهمية النسبية لهذه الاموال .

رابعا : تحديد الهيكل المالي الجديد لهذه الشركات بما يمكنها من ممارسة نشاطها بنجاح وذلك بتحديد الجوانب التالية :

- قيمة الزيادة المقترحة لرأس مال هذه الشركات لتوفير السيولة المناسبة لها التي تمكنها من ممارسة نشاطها بنجاح .
- قيمة القروض التي يجب تحويلها الى رأس المال ، والبرنامج الزمني المناسب لسدادها ، ومعدل الفائدة الاقصى الذي يمكن ان تتحمله هذه الشركات ويرى

● ● مراجع البحث

- المراجع العربية :
- (١) دكتور حلمي محمود نمر - نظرية المحاسبة المالية - دار النهضة العربية سنة ١٩٧٧ .
 - (٢) دكتور محمد علي شهاب - دراسات الجدوى ونظم ادارة المشروعات - دار الفكر العربي - القاهرة - ١٩٨٧ .
 - (٣) دكتور محمد عثمان اسماعيل - اساسيات التمويل الاداري واتخاذ قرارات الاستثمار - دار النهضة العربية ١٩٨٦ .
 - (٤) قرار الجهاز المركزي للحسابات رقم ٤١٧ لسنة ١٩٨٦ .
 - (٥) القوائم المالية للشركات التالية :
- الشركة الوطنية لصناعة الاعلاف (عن العام المنتهى في ٨٦/١٢/٣١)
 - شركة المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية (عن العام المنتهى في ٨٧/١٢/٣١)
 - كالشركة الوطنية لمنتجات الذرة (عن العام المنتهى في ٨٧/١٢/٣١)
 - شركة الاسماعيلية الوطنية للملابس الجاهزة (عن العام المنتهى في ٨٦/١٢/٣١)
 - شركة مستشفى السلام الدولي (عن العام المنتهى في ٨٤/١٢/٣١)

● ● هوامش

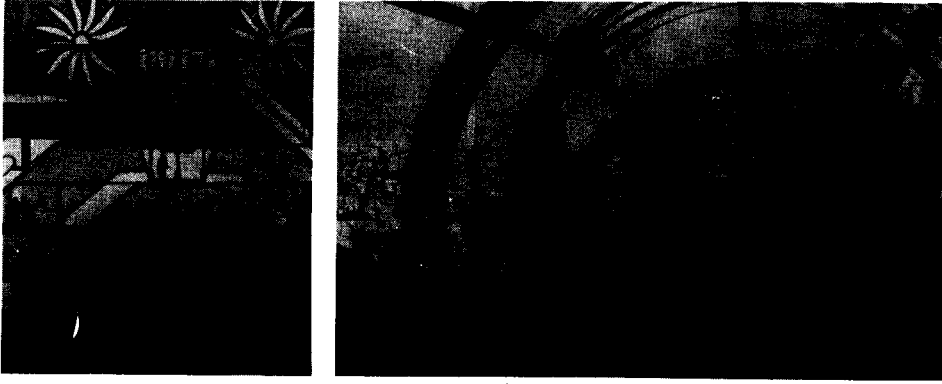
- (١) يتضمن هذا البحث بعض المعلومات الواقعية عن بعض الشركات العاملة في مصر لايضاح ابعاد المشكلة ، ولن يفصح الباحث عن أسماء الشركات التي إستمد منها هذا لمعلومات حفاظا على سرية أوضاع هذه الشركات ، ولعدم التعرض إلى المساءلة .
- (٢) أظهر المركز المالي لاحدى الشركات أن رأسمالها ٣ مليون جنيه بينما بلغت النفقات الإيرادية المؤجلة (الفوائد المستحقة خلال فتره الانشاء) ٤,٥ مليون جنيه .
- (٣) بلغت نسبة التمويل الداخلى لاحدى الشركات (طبقا لما يوضحه المركز المالي لها في ١٢/٢١/١٩٨٧) ١٨٪ بينما بلغت نسبة التمويل الخارجى ٨٢٪ .
- (٤) بلغت التكاليف الاستثمارية لاحدى الشركات ١٦٣,٤ مليون جنيه بزياده قدرها ١٥٣,٧٪ عن التكاليف المقدره لها .
- (٥) بلغت تكلفة البضاعة المنتجه خلال العام لاحدى الشركات ١٤ مليون جنيه بينما بلغت تكلفة البضاعة المخزنه من هذا الانتاج التام ٧ مليون جنيه .
- (٦) بلغت نسبة الطاقة الانتاجيه المستغله لاحدى الشركات ٢٠٪ من الطاقه المتاحة بها .
- (٧) بلغ رأس مال احدى الشركات ٢١ مليون جنيه بينما بلغت خسائرها ٥٠ مليون جنيه .
- (٨) دكتور محمد على شهيب - دراسات الجدوى ونظم إدارة المشروعات - دار الفكر العربى - القاهرة ١٩٨٧ ص ٤٤ .
- (٩) لمزيد من التفاصيل راجع .

Victor Pastena and William Ruland, The Merger / Bankruptcy Alternative, The Accounting Review, OL Lxi, No2, April 1986. PP. 288 u 300.

المراجع الأجنبية :

1. Andrew A. Haried, Leroy F. Imdiek & Raiph E. Smith, Advanced Accounting, Fourth ed, John Wiley & Sons Inc. N.Y. 1983
2. Bruce N willis, Business Combination, in Hand Book of Accounting and Auditing Edited by John C Burton, Russel E. Palmer & Pobert S. Kay, Warren, Gorham & Lemont, Inc, Boston. Massachusetts, 1981.
3. Cornelious J. Casey. Victor E. Mc Gree and Clyde P. Stickeny, Discriminating Between Reorganized and Liquidated Firms in Bankruptcy, The Accounting Review, Vol Lxi No 2, April 1986.
4. Carl J. Nortom, The Deprival value of Durable Assets, Accounting & Business Research, volume 15, number 60, Autumn, 1985, The Institute of Chartered Accountants in England & Wales.
5. Edward A Weinstien , Bankruptcy And Inscolvency Accounting in Account-tant's Hand Book, Volume 2 edited by Lee, J. Seidler & D.R. Carmichael, John Wiley & Sons, N. Y. 1981
6. FASB, Statement of Financial Accounting standards No, 34 34 "Capitalization of Interest Cost, FASB, October, 1979.
7. George J. Staubus, An Induced Theory of Accounting Measurment, The Accounting Review, vol Lx, No 1, January, 1985
8. Joe Ben Hoyle, Advanced Accounting, Business Publications, inc, Plano, Texas, 1987.
9. M.W.E Glautier, B. Undwerdown, Accounting Theory and Practice, Pitman Publishing. 128 Long Acre. London. 1986.
10. Ramesh Gupta, Inflation Accounting, Tata Mc Graw - Hill Publishing company Limited, New Delhi, 1983.æ
11. Sprouse, Robert and Moonitz, A Tentative Set of Borad Accounting Principles for Business Enterprises, Accounting Research Study No 3, AICPA, 1962.
12. Steven Lillien, Martin Melman And Victor Pastena, Accounting changes Succesafal versus un Successful Firms, The Accounting Review, vol, LxII, October, 1988.
13. S. Moshinsky, The Philosophy of Capital Structures, Accounting Digest, vol 1, Sep, 1984.
14. Vernon Kam, Accounting Theory, John wiley & Sons, inc, N.X. 1986.
15. Victor Pastena and William Ruland, The Merger/ Bankruptcy Alternative, The Accounting Review, Vol Lxi, No2, April 1986.

● عالم الضد ●



« الشوارع المتحركة » أخر صيحه لوسائل النقل !

خبراء المستقبل يسعون الآن إلى وضع تصور شبه خيالي لمدينة المستقبل من النواحي الاتصالية الداخلية .. ولولا إيماننا بالتطور والتقدم الحركي للانسان لأصبح ذلك ضربا من الخيال ، وعلى مر السنين لاحظنا التطور الهائل الذى حدث فى مجال المواصلات ، فمن الجمال إلى السيارات ومن السلام الثابتة إلى المتحركة .

ومما لا شك فيه أن لكل تقدم أو تطور ضريبة وتضحيات ، فوسائل الانتقال السريعة ضريبتها الحوادث المرورية وتلوث البيئة ، ولذلك يسعى العلماء والخبراء إلى التقليل من ضريبة التطور .. وذلك حاولوا تصميم وسائل نقل حديثة بلا حوادث أو تلوث بل واقتصادية فى نفس الوقت حيث أصبحت وسائل النقل فى مدينة المستقبل حسب توقع الخبراء مكونة من شبكات الأرصفة الممتدة على مستويات متباينة مع وجود نقاط اتصال بينها .. وتأخذ صفة حركية ببطء يسمح للفرد الانتقال بها وإليها .. ويستمد الخبراء فكرتهم من واقع السلالم والطرق المتحركة فى المطارات العالمية كمطار (الملك خالد) بالرياض و (باريس) و (لندن) .. وأيضا على مستوى المدن فى مدينة « لندن » التى اعتمدت فى بعض مناطقها على الأرصفة المتحركة .. وجاء هذا التوقع والتصميم من جراء الازدحام الشديد الذى يسببه استخدام وسائل النقل لتزايد عددها المستمر وكثرة ضحاياها وحسب التوقعات لعام ٢٠٠٠ سيصبح عدد السيارات ٧٥٠ ألف مليون سيارة كقيلة بتلويث البيئة وتعطيل الحركة المرورية المنتظمة فضلا عن الاستهلاك الخيالي للوقود ، وعندئذ لن يكون هناك مخرج للمشكلة لتخفيف حدة الزحام إلا لو اقيمت جميع مباني المدن على أعمدة وسيظل حلا مؤقتا .

والحل الجذرى المتوقع هو إيجاد وسائل نقل أخرى تغنى عن الحركة المرورية وتقى من الإصابات والحوادث وتقضى على سلبيات الوسائل السابقة .. وتصميم الخبراء لمدينتهم هو الحل حيث يرون أن لا حل إلا بتطبيق نظام « الشوارع المنفذة » التى تنطلق بسرعة ١٥٠ كم/الساعة حاملة على متنها وسائل النقل بدون حراك وطاولات لتناول الوجبات السريعة .